

يجب عليه ردّها وستك في تحفيها فان قلنا بان لا يجب عليه المصلحة رد السلام بالمثل  
فلا اشكال وان قلنا ان لا يجب عليه رد السلام بالمثل فيجب عليه رد السلام بالمثل  
تحويل محرمين بالاشكال والاشكال لا يخلو بين جميع اقسامه التي بردها السلام  
فلا يجب على الرد بالمثل فيها اشكال فالاولى ما كانت الاصل مع مقتضى الدعاء في كل ما  
بروعد فرقا تركه واجب كالمالات ولا يقوم الظن هنا مقام العلم فهو كالمشك  
وذهب المعظم الى انه يجب عليه وعلى كل من علم عليه ان واجب عليه الجواب اسماء  
المسلم الجواب تحفيها والتقدير وخالف فيه بعض الاول الحوط بن واخرى ولو وقع  
الاسماع على الاضمار خارج عن العادة وهو المفرد فهل يجب هذا ويجوز  
انه لا يتصل على الاوسط المعتاد او يتغير بله وبين الاشقات اوجه ولو اجاب احدنا  
لقدنا بالخبرين ولو كان في موضع تقيته ولم يتبين من الاسماع فخرج جملة بان يرد  
خفيا وهو صيد ويصحبنا وادبهم ان لا يشربهم وهو حوط وان كان في تحفيته نظر باليد  
فلا فله ولو كان المسلم عليه وعلى غيره صبيتا مبرزا فخرج جملة بان لا يجب له عليه كالمات  
وربما يستفاد عدم وجوب ذلك من جعني والاولى والخبرين المبرزين فلا يجب اجابته  
صط ولو تركه المصلحة رد السلام او واجب عليه فان تركه سلهوا حتى فانت محل الرد فلا تستفاد  
صدوره ولا اذراها التي اشغل بها لبقاء محل الرد ولا باق بنك وان تركه محل فان يستفاد  
فيعجل من افعال الصلوة ويبنى ساكن حتى فانت محل الرد فانظر عندنا عدم بطلان المعلق  
بذلك وان اثم عليه صار جملة من الامسياب وذهب جمعهم الى بطلانها وهو ضعيف  
واكثر فانت الاحتياط بان تمام الصلوة ثم اعادةها من اولها وان تركه محل واشتغل بفعل خلاف  
نم كالقراءة حتى فانت محله فهل يتصل بصلوته مخيد بها او يتصل ذلك الفعل خاصة فصيده

دون

دون الصلوة اذ لم يترك الفعل المذكور احدا من قبل الصلوة ح او لا يتصل بخي منها  
بل يحبان معا احتالات اوجهها الاخرى فافاجتازوا وكذا اعادة الصلوة وهما اذ  
لحيا قائلها حوط واذا ارتقت رد السلام واسماهم على ابطال الصلوة على اسم ومفرد  
سجبت لم يبلغ الجواب الا بالشيخ اليه فهل يجب قطع الصلوة ح هكذا الجواب  
ح طحيا ولا يجوز قطعها فلا يكون الجواب واجبا اشكال واذا سلم عليه جماعة من  
المستل كان جواب احدكم كافيا ولا يجب عليه الجواب رد السلام لا يجب كفاية  
مط ولو لم يكن احدكم مصليا لم يرضع بعقوب السلام واجب عليه الرد ولا غيره ح  
مخرج برجمته ولو شك في احصائها فقد مر مع حله بتحقيق السلام فالاحوط عدم  
الرد بتره التصريح بل يجب الحكم بغيره وفعل الكفى في الحكم بحكمه كاحصائها الظن به او  
ليشترط فيه العلم وجهان والاحوط الثاني ولو سلم على جماعة ومن حملهم صبي غير مبرز  
بالغ ورد هذا العتيق دون غيره فهل يجزيه وليبقه الجواب عن غيره كما يستفاد  
من جعني ولا يجزيه فيه اشكال والا قرب عدل الثاني مط ووافاق الجماعة ولا سلم  
عن جماعة فقال جعني الاحتياط لو اجاب جميع دفعة واحدة كانوا احرار من فرقي كفاية  
كما لا يقيم الذم لو تركوا ولو اجابوا قريبا فالرد ان الفرغ في بسطه بالاول وهو صيد وهل  
يجوز المصلحة لحد اعلم بقيام الصلوة بالسلام ان يرد ايضا والاختلف فيه الاحتياط  
فقبل يجزي ذلك وقيل لا يجزي وهو حوط واذا كان المسلم على المصلحة بقوله سلام او  
سلامي عليك او سلام الله عليك او نحو ذلك فهل يجب رده فيه اشكال وقيل لا  
ففيه اعتبار الاحتياط تنهم من ملق وجوب رد السلام ولو فصل وهم من قال  
لا يجزي رد غير سلام عليكم الا بقصد الدعاء ومنهم من قال لا يجزي رد غير قوله